كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

الكلمة ونظام الوحدات القياسية

مراد بن عياد(*)

نودّ في هذه الورقة أن نطرح ولو من باب المقاربة الأولية حظّ الكلمة (le mot) من سلّم الأوليات ومراتب التقدير وموقعها من صنافة أقسام الكلام أو أجزاء الخطاب (les parties du discours) ومنزلتها من تقطيع الكلام وضبط مفاصله وتصنيف الوحدات العضوية ضمن اللغات الطبيعية، وهو مبحث عريق متقادم عند اليونان واللاتين والعرب بقدر ماهو مستحدث ومتجدد في الفكر اللساني الحديث باعتبار ما يبقى من أصداء المعارف ويترسب من آثارها وما يتعين مراجعتها ومواصلة النقاش فيها، ونسعى من خلال ذلك إلى مساءلة الوضع الاصولي (الابستيمي) للكلمة وملامسة حظّها المنهجي والإجرائي من الفكر النحوي واللساني سويا ولو على سبيل المطارحة الأولية لعلّنا نشخص الإشكال العالق بمدى ثباتها أو عدم ثباتها حيال جهاز اصطلاحي من الوحدات القياسية العضوية التي ما برحت ملامحها تتشكل ومعالمها تتجلى في التفكير اللساني البنيوي الحديث سواء في قطاعه التوزيعي أو في شقه الوظائفي أو فيما قاربهما من المدارس والاتجاهت التي اصطبغت بصبغة الوصف والاستقراء خاصة، وعلى ذلك الوجه فنحن نتساءل عما إذا كانت الكلمة تنسجم مع ذلك الجهاز بوصفها وحدة قياسية نظامية وتنخرط فيه مستجيبة لنسقه العلمي دون ضيم أو حرج أم هي بعكس ذلك تمثّل نشازا بالنسبة إلى ذلك النسق ؟

وتبعا لذلك فهل تبدوالكلمة أقرب إلى الصرفم (وهو الصيغم (morphème) عند التوزيعيين واللفظم (monème) عند الوظائفيين) أم هي أقرب إلى المركب الجزئي والموضعي داخل إطار الجملة النحوية، أم هي –بخلاف ذلك أدنى إلى وضعها المتقلقل وحالتها الرجراجة بين الوحدة الصرفمية البسيطة الدّالة والوحدة الجزئية المركبة أم إنّها لا تعدو أن تكون قد وردت في الأنحاء القديمة ضمن سياقات فكرية معينة جاءت تلبية لحاجات معرفية ودواع منهجية وإجرائية لم يعد لها مبرر في الفكر

---

*) كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس. جامعة صفاقس

اللساني الحديث؟ وفي سبيل أن نتطرق إلى هذه الوجوه من الإشكال نرى من المجدي إبداء جملة من الملاحظات :

1- يتعيّن على كل علم ذي موضوع أن يضبط وحداته القياسية متوخيا في شأنها من المعايير والمحدّدات ما يكون واضحا جليا وثابتا مستقرّا ولو في طور من أطوار البحث، ويندرج تحديد الكلمة وتبيّن موقعها من نظام الوحدات اللغوية في إطار الوصف اللغوي عموما وهو عمل تحليلي تصنيفي أساسه إخضاع وقائع الكلام لمجموعة من الوحدات المتراوحة بين أدناها وهو الصّوت وأقصاها وهو الجملة.

2- ولما كان للعلوم الصّلبة وحداتها القياسية كما هو شأن الرياضيات والهندسة والفيزياء والكيمياء وكان علم اللسان ضمن الإنسانيات بعامّة يسعى من جانبه إلى تحصيل نصيبه من الموضوعية العلمية فقد كان ينبغي له أن يضبط وحداته النموذجية ويحدّد كياناته الملموسة على غرار تلك العلوم ولو من قبيل المقاربة النسبيّة. وقد سجّل "ف وسوسير" (F.De Saussure) في **دروسه** وجه الميز من حيث درجات الضبط ومراتب الدقة العلمية بين الوحدات القياسية الخاصّة بتلك العلوم وهذه الكيانات العضوية التي هي موضوع النّظر وموضع التدبّر في علم اللسان (**دروس:** 165) ومحلّ الإشكال فيه.

3- وفي انتظار تعميق النّظر وتدقيق الأمر، نكتفي في هذا الإطار الضيّق المحدود من الدّرس بالتساؤل عن منزلة "الكلمة" من تلك الصّنافة وعن وضعها الأصولي (statut épistémologique) لِمَ كان وضعا متقلقلا ومتردّدا عند القدماء والمحدثين سويّا والكشف عمّا قد يبدو هامّا من الصعوبات والعوائق التي حالت دون الاعتداد بها وحدة عضوية قائمة بذاتها ومتخلّصة ممّا عداها؟

ولسنا ندّعي في ذلك ما يدل على بلوغ مرتبة متقدّمة من الاستقصاء والشمول ولا ما يفيد التوصّل إلى مسح المعطيات واستيفائها إذ لا يخفى أنّ الكلمة قطعت أشواطا ممتدّة من الدّرس والتمحيص ضمن الدّراسات اللغوية قديمها وحديثها وتقلبت بين أطوار عدّة منها وعولجت فيها من زوايا عديدة وأوتيت من مسالك مختلفة ومستويات قد تعدّ مستقلة ومنفصلة أحيانا وقد تعتبر متكاملة ومتواشجة حينا آخر.

فواقع الكلمة في المعجم هو غير واقعها إذا هي تنوولت من جهة آليات الصّرف والتصريف والاشتقاق (Dérivation) فهل يعتبر المرء الجذر (racine) (ف–ع–ل) كلمة بحالها على حدة والقالب الاشتقاقي كلمة أخرى (فَعِيل، فَعُول، فَاعِل، مُسْتَفْعِل، مَفْعُول الخ..) وهل هو يَعُدّ الكلمة كلمة واحدة من نوع (استفعلوا أو استفعلتم) من غير اعتبار السّابقة (Périfixe) والواجة (infixe) واللاحقة ((Suffixe --> (استفعلوا --> تتضمّن ثلاث وحدات: استـــ/فعلـــ/ـــــوا) (و استفعلتم --> استـــ/فعلـــ/تم) وهكذا. ثمّ في مستوى آخر من الدّرس هل يمكن الاعتداد بدلالة الكلمة في حال عزلتها وانفرادها أم إنّ معناها النحوي هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار على الضمّ والتركيب؟ زيادة على معناها الدلالي العام والتداولي أيضا.

4– ولئن كانت الكلمة قد عُولجت ضمن التقاليد النحوية القديمة التي عُرِفَ بها اليونان والعرب واللاتين من ناحية "أقسام الكلام" بحيث يكون كلّ قسم موافقا لصنف معيّن من الكلمة ومطابقا له في ما يفترض فإنّ إثارة الكلمة من وجهة نظر اللّسانيين المحدثين ولا سيما من سلك الوصفيين النبويين والوظائفيين في سائر السياقات والأطر التي تنزّلت فيها وعولجت من خلالها إنّما جاءت في الغالب مرتبطة بمساعي ضبط الوحدات اللغوية العضوية بوصفها وحدات قياسية لا يكون علم اللّسان جديرا بصفة العلم من دونها في تقديرهم، والشائعُ المعروفُ أنّ كلّ علم ذي موضوع لا يمكن أن يكون حقيقا بالاندراج في سلك العلوم –مهما تكن علوما صحيحة أو تجريبية أو إنسانية– حتّى يكون قد تدبّر لنفسه عددا بسيطا من الوحدات القياسية النموذجية التي تكون أساسا ومنطلقا لإجراء سائر العمليات التي تنبني عليها، وإنّما يكون الاهتمام بالكلمة أو يكون إقصاؤها من دائرة الاهتمام جملة بحسب المدارس اللّسانية المتزامنة أو المتعاقبة في تاريخ الفكر اللّساني الحديث وبحسب المناهج المتوخاة فيها والتصورات المعقودة عليها فلا يسع المرء إلاّ أن يسّجل اختلافا في مواقف اللّسانيين تجاهها: فقد ذكرها "ل. بلومفيلد". (L.Bloomfield) و"ز.س.هاريس" (Z.S.Harris) عندما عرّفا "الصيغم" أو "الصرفم" (le

(morphème مبيّنين الكيفيات والسبل الكفيلة بعزله وتصنيفه ممّا يدّل في الحقيقة على علاقة من القرابة والمصاهرة بين الكلمة والصرفم بالرغم من أنّنا واجدون في ما كتب الرجلان وعيا تامّا بالفروق الجليّة بين تينك الوحدتين لا محالة. وتعرض لها "أ. مارتينيه"((A. Martinet ضمن اتجاهه الوظائفي عند استقرائه لبعض النماذج من الحالات التي تكون فيها ملفوظات بعينها أو مقاطع لفظية محدّدة عالقة بما هو من قبيل اللفاظم (les monèmes) وما هو من مشمولات الكلمات في آن معا. أمّا "تشومسكي" ((N.Chomsky فقد اطّرح الكلمة وأسقطها من حسابه تماما لأنّ موضع الثقل في عمله ومركز الاهتمام في توجهه ينهضان بالأساس على مدار الجملة (PH) وليس على مدار الكلمة ولا الوحدة الصرفميّة مطلقا، ومن اليسير أن يلاحظ المرء كيف وقع تحول جذري في الفكر اللّساني الحديث في خصوص اعتماد الوحدات القياسية الأساسية من بؤرة الوحدة الدّالة الصغرى العضوية (minima) إلى الوحدة الدّالة القصوى العضوية (maxima) وهي الجملة النحوية (أو الجملة الصناعية)، مرورا بالوحدة التركيبية الوسطى ((syntagme ممّا يدل على طورين أساسين يمكن التأريخ بفضلهما للفكر اللّساني الحديث: طور الوحدة القياسية الدّالة الدنيا مع "ل. بلومفيلد" وطور الوحدة القياسية القصوى القاعدية مع "ن. تشومسكي" وموريس قراس (M. Gross) تلميذي "ز. هاريس". أمّا هاريس نفسه فنعتقد أنّه يمثّل حلقة وسطى تصل ما بين المرحلتين لأنّه في الطور الأوّل من أبحاثه انصرف إلى " الصرفم" حال اشتغاله بالقسم التوزيعي ثمّ عكف على الجملة بعد ذلك وأولاها عنايته في القسم التحويلي من عمله، وبذلك يكون قد مهّد السبيل لمُريدَيْه المذكورين وتكون الكلمة، من ثمّ أكثر حضورا وتجليا في القسم التوزيعي من البحث مع بلومفيد وهاريس، وكذلك في القسم الوظائفي مع "أ. مارتيني" وأكثر غيابا وتخفيا في القسم التحويلي حيث تُستَبْدَل وحدة الصرفم بوحدة الجملة. على أن تبقى الوحدة الصرفميّة ((unité morphématiqueوالوحدة الصوتميّة (unité phonématique) داخلتين سويّا في تقدير المواضع التي من خلالها تسهم الوحدات الصغرى من موقعها المخصوص في إجراء التحويلات التركيبية.

5- وعلى ذلك النحو فإذا ثبت أنّ "علم اللّسان" يعدّ اليوم وريثا شرعيا للنحو القديم فقد صار مدعوّا بموجب ذلك الإرث وبمقتضى الحداثة أيضا إلى مراجعة مقرّراته وإعادة النّظر في مسلّماته من غير إلغاء كلّي له ولا قبول مطلق، ومن هذا الموقع الأصولي تعدّ "الكلمة" مقوّما من المقومات اللغوية العديدة التي تسلّلت من التراث النحوي لتندسّ في البحث اللّساني الحديث وتتلمّس موقعا فيه ولكنّ بشيء من الحرج والضيم. ومن ثمّ كان لا بدّ لهذا الدّرس من مراجعة الكلمة واختبارها للتأكّد ممّا كانت تثبت أولا تثبت حيال جهاز واف من المصطلحات والمفاهيم الخاصّة بنظام الوحدات اللّسانية العضوية، فإن هي ثبتت ضُمَّت إلى سلّم الوحدات المتراتبة، وإن لم تثبت ألغيت وأحلّت محلّها بدائل وأعواض تنضوي إلى ذلك النّظام وتستجيب له، يقول "ف. دوسوسير": "فإذا تعذر علينا الوقوف على وحدات ملموسة يمكن إدراكها فوريّا فمعنى ذلك أنّه ليس لها أهمية أساسية في ذلك العلم" (**دروس**: 165).

6- وبالرغم من بداهة وجود "الكلمة" والإحساس بها كيانا قائما في الحدس اللغوي فقد بقيت في نظر "أ.مارتيني" مستعصية على التحديد متأبية على الضبط والتقنين وفي الأرجح أقرّ "ف. دوسوسير"، بأنّها وحدة تفرض وجودها على الذهن بالرّغم من صعوبة تعريفها. (**دروس**: 171) وكأنّ معلّم جينيف" قد وقع في كثير من الشك والتردّد لأنّه في موضع قبل هذا من **دروسه** يشير على من يلتمس الحصول على الوحدة الملموسة ألا يبحث عنها في إطار الكلمة (م ن: 164).

7- وكنّا نتصور أنّ لعامّة النّاس عذرهم، إذ بفضل ما لديهم من حدوس متأتية من استعمال لغتهم استعمالا سليقيا فهم يتصرفون في مجرى التخاطب كما لو كانوا يعرفون كلمات لغتهم معرفة جيّدة ويقفون على حدودها، غير أنّ الواقع اللساني كأنّه ينفي ذلك ولا يطمئن إليه كثيرا وكأنّ اللّسانيين يُجارونهم في ذلك باعتبار حاجتهم عند ضبط المدوّنة (Corpus) إلى أخذ الاستعمالات اللغوية مباشرة من أفواه مستعمليها. فإذا جاؤوا إلى لحظة التحليل الصارم أبدوا احترازهم وعبّروا عن شكّهم وتردّدهم،يقول "ف، دوسوسير" صحيح أنّ المتكلمين لا تعترضهم هذه الصعوبات وذلك أنّ كلّ ما كان ذا دلالة في أيّ مستوى من المستويات

يمثّل في نظرهم وحدة ملموسة فلا يفوتهم تمييزها من غيرها في الخطاب البتّة، ولكن شتّان ما بين الشعور بذلك التعامل السريع اللطيف الذي يحصل بين الوحدات وبين وصفه وتفسيره بواسطة تحليل منهجيّ مظبوط **(دروس:** 164). وعلى هذا النحو من تقلقل الوضع الأصولي للكلمة وهشاشة منزلتها الإجرائية فقد تبدو مغرية بالبساطة والمباشرة، ولكنّها عند التمحيص تغدو أولى بالتركيب وعدم المباشرة على حدّ تقدير "ك.قرواز" (C. Gruaz :100 1998) ممّا جعل "ل.قيلبار" لا يتوانى في التأكيد على مفارقتها العجيبة إذ قلّما نجد مفاهيم يتضحّ أنّها ضرورية وفي الوقت نفسه قابلة للجدال ومثار للخلاف، بنفس الدرجة التي عليها مفهوم الكلمة (L.Guillbert, « La néologie » 1986 تعـ . ط بكوش وص ماجري 1993)، وهذا هو الدّافع الذي حدا بكثير من اللّسانيين ومنهم "مارتينيه" إلى التساؤل عن مدى وجود مقاييس فعلية تمكّن من تبيّن مقطع أو جزء من سلسلة لفظية وتشخيصه باعتباره كلمة" (م ن: 29).

1) الكلمة في التقاليد النحوية القديمة

حظيت "الكلمة" في اللغويات الكلاسيكية بمكانة متميزة سواء من جهة اعتبارها مكونا من مكونات الجملة أو من جهة صلتها "بأقسام الكلام" أو "أجزاء الخطاب"، أو كذلك من ناحية ما جرى عليه العرف النحوي من معاملتها على أساس أنّها عنصر لغويّ دال تترجم عنه متتالية (séquence) من الأصوات أو المقاطع يمكن أن تتحوّل عند الكتابة إلى كتلة خطية من الرموز بحيث تستقر بين فراغين، ومن وجهة نظر النحو التقليدي غالبا ما تتوافق الكلمة مع عنصر يمكن عزله عن السياق ممّا يدل على اسم (Nom) أو فعل (verbe d'action ou d'état) أو صفة ((adjectif أو حرف (Préposition)) يجسّم علاقة ما.

ومن جانب آخر لا يمكن طرح المسائل العالقة بالكلمة بمعزل عن الأنساق النحوية والمنطقيّة المرتبطة بإجراءات تحليل الخطاب وضبط وحداته وتصنيف مقولاته، وتتصّل تلك الإجراءات بدورها بجملة من المقاييس والاعتبارات التي غالبا ما تؤخذ من جهة ترابطها وتفاعلها لا من جهة انفصالها وعزلتها، ويعود ذلك أكثر ما يعود إلى طبيعة المكونات

المتواشجة والمقومات المتعاظلة، فما تكاد تخلص إلى الوحدات الذرية (particules) وتطمئن إليها حتى ترى الركن الدّلالي فيها مواشجا لبعدها المنطقي وترى المكوّن المنطقي فيها مواشجا لصيغتها الشكلية.

2) الكلمة في التقليد النحوي العربي

ومنذ سيبويه استقرت الأمور في النحو العربي على أنّ الخطاب يتألف من ثلاثة أجزاء محورية قارة : هي الاسم والفعل والحرف، فإذا كان حرف الشيء في أصل الاستعمال اللغوي ليس هو الشيء بل هو حدّه وهامشه، أو هو واقع خارجه فقد سمّى النحاة الحرف حرفا لإنّه ليس الاسم وليس الفعل وإنّما هو واقع في الحدّ بينهما. يقول سيبويه في **الكتاب:**" الكلام اسم وفعل وحرف". ولئن كان هذا التقسيم الثلاثي غدا أمرا تامّا ومستقلا في التراث النحوي العربي فهل من المتأكّد والمضمون أن يكون كلّ قسم من ثلاثتها مطابقا حده لحدّ الكلمة وأن يكون كلّ حدّ لكلمة موافقا لجزء مخصوص من أجزاء الخطاب، ولكن لمّا كانت الكلمة تطرح إشكالات في الدرس النحوي واللسّانيّ معا فهذا موضع من أوكد مواضع الإشكال في طرحها.

3) الكلمة وتصنيف المقولات

ولا شكّ في أنّ لأقسام الكلام أو أجزاء الخطاب علاقة وثيقة بتصنيف المقولات تصنيفا منطقيا عامّا، ولذلك كانت التقاليد النحوية العربية والتقاليد الغربية واليونانية تلتقي جميعا في مستوى بؤرة التقاطع بين ما هو نحوي وما هو منطقيّ من وجوه التفكير وذلك بموجب التصنيف المقوليّ، وبصرف النظر عن ما ثبت أوما لم يثبت من أثر أرسطو في النحو العربي فإنّ الاحتكام إلى المقولات المنطقية عند تقطيع الخطاب وتحديد أجزائه وتصنيف وحداته قد بدا لنا أمرا كونيا شاملا وعقلانيا عامّا أكثر ممّا هو مرتبط بالخصوصيات الثقافية التي تكون لكلّ أمة على حدة « La raison est la chose du monde la mieux partagée, (Descartes », **(Discours de la méthode** ولذلك كان تشكّل الأنحاء العالمية منذ بداياتها الأولى ما فتئ يكشف عن مدى الارتباط الوثيق بين

مساعي التقسيم والتصنيف من جهة والبحث عن المقاييس والظوابط التي تكون سندا لذلك من جانب آخر.

ولكن ليس من الآلي ولا من المضمون أبدا أنّ كلّ وحدة عضوية في اللغة تختص بوحدة مقولية بسيطة وتستقل بها على وجه الانفراد، ولعلّ ذلك من أوكد العوامل والأسباب التي جعلت اللسانيين لا يَعْتَدّون بالكلمة وحدة لغوية مستقرة لأنّ العلاقة بين البعد المقولي والجانب الشكلي للوحدة علاقة غير مستقرة ولا ثابتة إطلاقا، ويعود جوهر الإشكال في ذلك إلى الصعوبات المتأتية من خروج انتظام الوحدات في الملفوظ عن النظام الخطّي التعاقبي الصارم خروجا يدّل على أنّ تتالي الوحدات الدّالة الواحدة تلو الأخرى لم يكن البتة تتاليا مطلقا ولا مطرّدا: فبدل أن يكون لنا دالان مختلفان متتاليان متعاقبان في السلسلة اللفظية نراهما يمتزجان في واحد مع بقاء المدلولين على اختلاف في كثير من الحالات.

فقد يتضمّن الدّال الواحد أكثر من مقولتين مثل اللاحقة "ـــــون" في كلمة "مسلمون" التي هي دال واحد متوفر على مقولة الجنس (الذكر) حيث تتقابل اللاحقة "ـــــون" في "مسلمون" مع "ات" في مسلمات وعلى مقولة الإعراب أيضا (وهو هنا الرفع حيث تتقابل مع مسلمـــ/ـــين حضورا ومع مسلمي المدينة غيابا Ø وكذلك نجد في الفرنسية ضمن الصيغ المزجيّة ((amalgames دالا واحدا يعبّر عن شيئين Il va **au** stade)) يعبّر عن الظرفية ((à وعن التعريف ((le وهكذا.

ومن ثمّ لم يكن يتسنّى لتلك الأنحاء جميعا أن تشتغل بمعزل عن حضور المقولات المنطقية وهي في أقصاها عشرة كما وردت عند أرسطو مثل الحديث عن الزمان والمكان والحال والجنس والعدد والحضور والغيبة وما إلى ذلك، وبالتوازي أيضا لم يكن يتسنّى لعلم اللسان الحديث أن يستعيض عنها عند القيام بالتقطيع وإنجاز التجربة ما دامت كلّ مقولة على حدة تطابق وحدة متماسكة بوجه من الوجوه، سواء من جهة اعتبار الشكل أو من جانب تقدير المعنى. ويُعتبر المنظور التطابقي هامّا وحاسما في إقامة حدود الفصل بين الوحدات ((entités لأنّ شأنها تماما كشأن الوحدة لا تقبل ما زيد عليها ولا ما وقع دونها. وليس

ثمّة في مستوى المقولة الواحدة أو الوحدة الذرية الواحدة منزلة بين المنزلتين أو رتبة بين رتبتين إذ الشيء إمّا هذا أو ذاك.

ويبقى الإشكال في ذلك متأتيا خاصّة من تراكب المقولات في الصيغ وتعاظل الدلالات فيها بحيث يفيض البعض على ما في وسع البعض الآخر: فالصيغة الدالة الواحدة تتسع لأكثر من وجه دلالي ولأكثر من مستوى مقولي واحد، كما أن نفس المستوى المقولي يمكن أن يتوزع على أكثر من صيغة دالة واحدة مثل قولهم في الفرنسية: (nous marchons) حيث يُعبّر عن الفاعل الذي هو المتكلم الجمع دالان مختلفان. ((Nous/-ons

ويبقى الحرف عند سيبويه وضمن التراث النحوي العربي بعامة هو **الوحدة الذرية** التي يمكن الانطلاق منها والقياس عليها لأنّ الحرف هو قسم من بين أقسام الكلام الثلاثة يعتبر من الحالات القليلة التي يقع فيها التطابق التام بين الصيغة الشكلية والمقولة التي تتوفر عليها من ناحية البساطة. وحتى إن نحن ذهبنا مع سيبويه ومع الزّجّاجي أيضا إلى كون الحرف الذي هو كلمة من جملة الأصناف الثلاثة من الكلم إنّما جاء لمعنى ليس في حدّ ذاته، وإنّما من جرّاء الضم والتركيب، فإن ذلك لا يغيّر من حقيقة البساطة التي تتوفر عليها حروف الجرّ مثلا (من، على، فى..). وكونها تكتسب دلالتها من جرّاء الضم والتركيب لا يغير من تلك البساطة ولا يلغي واقع التطابق الكلي بين حدّ الوحدة الذرية من جهة ماهي وحدة شكلية مفردة وماهي وحدة منطقية ودلالية مفردة أيضا. بيد أنّ المضني في الأمر والمعظل فيه أن كثيرا من المقاطع اللفظية التي دأب النّاس على اعتبارها "كلمات" وتعوّدوا على قبولها على هذا الأساس ليست بضامنة لذلك التطابق العضوي الذري والمقولي الذي جاء من أجله الحرف لمعنى عند سيبويه، إذ يقول :" حرف جاء لمعنى وليس هو بإسم ولا فعل ". وما يجعلنا نطمئن بحق إلى مدى التوافق بين الكلمة عند سيبويه والقسم الواحد من أقسام الكلام هو ذلك الموضع الذي خَصَّ فيه الفعل بتعريف مشهور بعد أن نزّله ضمن منظومة الأصناف الثلاثة من الكلم (ومفردها كلمة).

4 الكلمة في المكتسبات المعرفية الحديثة

أمّا ضمن المكتسبات المعرفية المتواترة حديثا فقد كان التعريف الشائع للكلمة والمتداول في شأنها لا يزال من سوء الحظّ مرتبطا ببعدها الخطّي dimension graphique)) أي بجهاز الرسم الخاصّ برموز الكتابة ممّا زاد الطّين بلّة، فإذا عُرّفت الكلمة من هذه الناحية بأنّها "كتلة سوداء من الرّسم الخطّي واقعة بين بياضين أو فراغين" حسب التقليد الأوروبي الغربي.

« mot » : in « **le langage** » (sous la direction de B .Pottier, « CEPL :1973 : 334)

« mot » : in « **Dict. de Linguistique** » : Par J.Dubois et autres : Larousse: 327)

أو بأنّها "سلسلة من الحروف المؤتلفة التي لا يفصل بينها فراغ" (J.Hurford 1994 : 247) حسب التقليد الأنغلوسكسوني فإنّ ذلك لم يكن ممّا يعتدّ به ويُعوّل عليه لأنّ **الواقع الإملائي** la réalité orthographique لا يطابق حقيقة الوقائع اللغوية، بل هو إمّا ناقص عنها وإمّا زائد عليها في أوضاع كثيرة وإمّا مباين لها ومحرّف، ولم يكن نظام الكتابة الخطية إلاّ نظاما بديلا ثانيا على أوّل وليس بالأصل المرجوع إليه، بل الشائع في الدرس أنّ الوقائع النّطقية/السمعية هي أصل التقدير وصاحبة الأولوية فيه كما لا يخفى، ورغم ذلك فنحن لا نستغرب إن رأينا بعض المناهج والتوجّهات في تحليل النّصوص تعتمد الكلمة بوصفها وحدة عضوية وكيانا قياسيّا استجابة لذاك التعريف الخطّي (définition graphique) بحاله (stylistique quantitative)، وهذا ما توخّته الدّراسة المعجميّة الإحصائية للنّصوص وكذلك الأسلوبية الكميّة، فإذا سلّمنا بأنّ قاعدة "ش مولر" (Ch.Muller) ضروريّة في إحصاء كلمات النصّ إحصاء معجميّا فهل يعتبر عبارة (Depuis que) في الفرنسية كلمة واحدة أم كلمتين، وهل نعدّ عبارة من قبيل (Dés lors que) كلمة واحدة أم ثلاث كلمات، وكذلك العبارة (au fur et à mesure)هل هي كلمة واحدة أم خمس كلمات؟ وما رأيك في هذه الجملة في العربية كيف يمكن عدّ كلماتها وضبط حدودها :

خرج/../الحجاج/../متصيّدا/../و/../معه/../قوسه.
1 2 3 4 5 6

ففيما عدا حرف الواو الدّي يمثّل وحدة ذرّية (unité granulaire) دون شك فإنّ سائر العناصر الأخرى تبقى محل نظر إذ يقودنا فحصها إلى حقيقة اشتمال كل عنصر منها على أكثر من وحدة.

وإذا كان من الحاصل أن جميع لغات الدنيا ما كانت لتتوفر على لفظ "كلمة" إلا وهي موجودة فعلا، وعضو ملموس فيها حتى "تدلّ على جزء من سلسلة منطوقة أو من نصّ مكتوب يتميز بإمكانية فصله عن سياقه بنطقه منعزلا أو بفصله بفراغ عن عناصر النص الأخرى وبامكانية أن يتوفر على دلالة ما أو ينهض بوظيفة خاصة حسب "أ. مارتيني" (ط.البكوش وص.الماجري1993: 31) فهل يجد المرء حينئذ مستندا حقيقيا أو حيزا ملموسا أو مرتكزا متماسكا يكون متماتنا بحيث تثبت من خلاله "الكلمة" بوصفها مجموعة متآلفة من حروف مقطعة أو متتالية من أصوات مُتزاوجة ومُتوالجة ومقاطع مُتضامّة يطلق عليها ابن يعيش "جماعة حروف ملفوظ بها" (**شرح المفصل**I: 19) أم إن ذلك لا يعدو أن يكون أقرب إلى الوهم والخطإ وأو إلى سوء التقدير.

5 الكلمة وأقسام الكلم أوأجزاء الخطاب

ولكن ألا يكون ذلك المستند مرجوعا فيه إلى أقسام الكلم وأجزاء الخطاب على حدّ ما ذهب إليه اليونان والعرب جميعا وذلك أن الكلمة الواحدة تتفق مع قسم منها وتوافق جزءا من ثلاثتها بحيث تتنزّل كلّ وحدة لفظية ممّا في عداد الكلمة ضمن قسم بعينه يحتضنها ويكون إطارا مناسبا لها حيث تتطابق الحدود وتتوافق الماهيات، بيد أنّ أي غموض أو التباس أو نقص في الحدود والتعريفات مما قد يعتري أحدهما إنّما يمسّ الثّاني لما بينهما من ترابط، ولذلك أقرّ "ل. هيلمسلاف" (L.Hjelmslev) بأنّ الجزء من الخطاب يبدو على درجة كبيرة من سوء الحدّ والتعريف بحيث تستطيع أن تدرج فيه ما شئت من المكوّنات لكونه فضفاضا (« **langage** » N° 92 1988 :94) ولكن منذ سيبويه استقرت الأمور في النّحو العربي –كما الشأن عند الإغريق– على أنّ الخطاب يتألّف من ثلاثة أجزاء محورية قارّة هي **الاسم والفعل والحرف** (nom, verbe et

particule) مثلما كنّا بينّا. يقول سيبويه:" الكَلِمُ اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" (**الكتاب**I :9) فالكلام جنس والكلمة هي المفردة من الكلم والواحدة من الكلام و"الاسم والفعل والحرف أنواع" حسب ابن يعيش (**شرح المفصل** 20:I) منضوية إلى ذلك الجنس. وتبعا لذلك "يبدو الإقرار بوجود هذه الأقسام وفق ما انتهى اليه الاستاذ "ع ق. المهيري" رهين الإقرار بحقيقة وجود الكلمة فلا يُتصوّر لها كيان من دون تكريس لوجودها واعتبارها **وحدة قائمة الذات** (ع ومهيري 40 1998)، ولا شك في أنّ **لأقسام الكلام أو أجزاء الخطاب** علاقة وثيقة **بتصنيف المقولات تصنيفا منطقيا عامّا** مثلما كنّا وضّحنا آنفا ولذلك كانت التقاليد النحويّة العربيّة والتقاليد النّحوية اليونانيّة تلتقي جميعا في مستوى بؤرة التقاطع بين ما هو **نحوي وما هو منطقي وطبيعيّ** من وجوه التفكير، وذلك بموجب التصنيف المقوليّ، وبصرف النّظر عن مدى تأكدّ الدّارسين من الفترة الزّمنية التي ثبت فيها التأثير اليوناني بعامّة والأرسطي بخاصّة في النّظرية النّحوية العربيّة (نهاية القرن IIIهـ وبداية القرن IV) فإنّ الاحتكام إلى المقولات المنطقيّة عند تقطيع الخطاب وتحديد أجزائه وتصنيف وحداته قد بدا لنا أمرا كونيّا شاملا وعقلانيّا عامّا أكثر ممّا هو مرتبط بالخصوصيات الفكرية والثقافية عند كلّ أمة على حدة ممّا يكسبه شرعية ويمنحه تسويغا ما، وبناء على ذلك كان تشكل الأنحاء القديمة منذ بداياتها وما تركته من أصداء في نظيراتها اللاّحقة ما فتىء يكشف عن مدى الارتباط الوثيق بين مساعي التّقسيم والتّصنيف بما فيه من تجريد من جهة والبحث عن جملة المقاييس والضّوابط التي تكون سندا لذلك من جانب آخر بالرغم من الصعوبات والعوائق المتأتية من هنا وهناك.

5-1 التقسيم الثلاثي نقطة قوة ومحور ارتكاز: وما فتئ **تقسيم الكلم** إلى ثلاثة أنواع سواء عند سيبويه ومن جاء بعده من النّحاة أو عند أرسطو ومن معه يمثّل نقطة قوّة ومحور ارتكاز يُحتسب لصالح النّظرية النّحويّة لأنّ من أوكد شروط النّظرية البساطة والقلّة مع الشمول والانتظام، وقد بدت هذه الأقسام على قلّتها وبساطتها (وهي ثلاثة) قابلة لأن تشتمل على أقسام فرعية عديدة مترامية ومتشابكة، وقد اقترح تمام حسان تقسيما سباعيّا يشتمل على اسم وصفة وفعل وضمير وخالفة

وظرف وأداة (**كتاب اللّغة العربيّة**، 1973) (**اللسانيات واللغة العربية** 1978 : 156) إلاّ أنّه لم يكن ليقوى أو يصمد أمام التقسيم الثلاثي العتيد دون شكّ.

5-2 قسم الأسماء: الاسم ما دلّ على مسمّى أو ما في حكمه، وزيادة على أسماء الأعلام وأسماء الأعيان يشتمل هذا القسم على المصادر، والمصدر هو ما يدلّ على الفعل غير مصرّف ولا مقترن بزمن (l'infinitif substantivé du français) وتُعدّ الصفات adjectifs والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام (من الطارق؟ ما الأمر؟)

داخلة في هذا الباب.

5-3 قسم الأفعال: يتضمّن هذا القسم الأفعال الحقيقية التي تدلّ على حدث وهي متعدية وغير متعدية transitifs et non transitifs مقترن بزمن مثل ضرب، وكتب وأفعال ناقصة (v.aspectuels) مثل كان وأخواتها وأفعال أخرى تدلّ على أوضاع الذهن والنفس (v.modaux) من صنف أفعال القلوب مثل ظنّ وحسب خال. ومع ابن السّراج في (كتاب **الأصول في النحو**:1988) الأصول" استقرّ تعريف الفعل على أنّه يفيد "**معنى الحدث مقترنا بزمن**".

5-4 قسم الحروف: ويشمل البقية، فكل ما ليس اسما أو فعلا فهو حرف وإذا كان حرف الشيء في أصل الاستعمال اللغوي ليس هو الشيء بل هو طرفه وهامشه أو هو واقع خارجه مثلما كنّا أشرنا إليه آنفا فقد سمّى النحاة الحرف حرفا لأنّه ليس الاسم ولا الفعل. ممّا يعدّ من التدابير المنهجيّة والإجرائية في عملهم فما لا يستوي إدراجه في الباب الأول ولا يستقيم ضمّه إلى الباب الثالث يلحق بالثالث.

6- معظلات التصنيف: ولا بدّ للمرء في ضوء أقسام الكلم وحدودها من أن يلاحظ ما في التصنيف من معظلات وما بين ثلاثتها من ضروب التداخل والتعاظل ممّا لم يكن بوسعه تجنبه أو الإغضاء عنه بالرغم من بساطة التقسيم ومتانة التصنيف في الجملة. وقد رأينا أنّ من أوكد ما يجسّم المعظلات ويشخص الصعوبات النقاط التالية:

أ- علاقة المكونات المندرجة ضمن القسم الواحد ببعضها البعض داخليا.

ب- علاقة المكونات المندرجة ضمن هذا القسم أو ذاك ببعضها البعض خارجيا.

ج- ولأجل درإ ما في ذلك من وجه التعارض أو الاختلال يكون الجواب على ما تقدّم من التساؤل بكون العبرة في ذلك إنّما تكون بالنظر فياشتراك جميع مكونات القسم الواحد في الجوار التوزيعي والمحلات الإعرابية وعلاقات الإسناد.

د- ارتباط أقسام الكلم بالركن الإسنادي: أي المسند والمسند إليه وبالمحلات الإعرابية من فاعلية ومفعولية وإضافة، غير أنّ وجه الإشكال المستمرّ قيامه في ذلك يتمثّل في قيام مركبات إعرابية بحالها ذات صبغة ثنائية هي أوسع مدى من الكلمة وقابلة لأن تشغل تلك المحلاّت، ومن ثم لم يكن القياس من تلك الناحية صارما.

7- **الكلمة بعد سيبويه:** وبالرغم من أنّ سيبويه قد عامل الكلمة على أساس أنّها معطى حاصل من غير أن يضعها موضع نظر وتحقيق فإنّ نظراءه من بعده قد حاولوا تحديدها ولو تحديدا تقريبيّا يدلّ على وعيهم بها واختيارهم لها وحدة عضوية إن من جهة معناها أو من ناحية مبناها ووظيفتها، وليس من باب الصّدفة أو الاعتباط أن لم يقع اختيارهم على الصوت الأوحد البسيط ولا على **المقطع** ولا على **المركبات الجزئية** مثلا، بل لعلّ تركيزهم على الكلمة بالتحديد إنّما يعود في الأكثر إلى موضع الثّقل الذي تحظى به في نظرهم من حيث هي قابلة للدّرس والتّمحيص من الداخل والخارج سويّا: فمن داخلها درسوها من جهة قوالبها الصّرفية وصيغها الاشتقاقية زيادة على جذرها المعجميّ الحامل لدلالتها الأساسية ورُصدت من خلالها الزّوائد (affixes) بمختلف مواضعها وهيئاتها من سوابق (préfixes) ووَالِجات (infixes) ولواحق (suffixes). أمّا من موقع انفتاحها على جوارها فقد اعتُبِرت عنصرا داخلا في **تأليف الجملة وترتيب عناصرها** على أساس بناء الجملة من كلمات وبموجب أن أواخرها هي الحاملة لعلامات إعرابها بوصفها من

المتغيّرات الأساسية التي في ضوئها تتحدّد معانيها الوظيفيّة التي يصطلح عليها عبد القاهر الجرجاني بمعاني النحو :

7-1 الشروط والمقاييس : وقد أفضى استقراؤنا لتعريفات الكلمة عندهم ممّا يدور في فلك قريب متشابه إلى الوقوف على أربعة أركان هي بمثابة الشروط فيها وهي : 1 **اللفظ** 2 **المعنى** 3 **الإفراد** 4 **الوضع**، وقد أضافوا إليها شرط **الاستقلال لاحقا**، وفي بعض المواضع استعاضوا عن اللفظ

بالقول لأسباب ذكروها : وقد ورد التعريف المشهور في **شرح المفصّل** لابن يعيش حيث يقول:" الكلمة هي اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع" (**شرح المفصل**I :18)

7-1-1 فاللفظ هام من حيث إن المقصود به المنطوق ليُتَحَرّز به عن جانب الرموز الكتابية الخطية لكن اللفظ مَعيب من جهة أنّ القول أخصّ منه لأنّه يدلّ على اللفظ المفيد فقط فهو أكثر استجابة لشرط الإفادة من مجرد اللفظ الحاصل بتحريك اللسان.

7-1-2 والمقصود **بالوضع** : أن العلاقة بين الكلمة وما تدلّ عليه هي علاقة يقرّها العرف ويزكّيها الاصطلاح مما يُحترز به من المُحرّف والمُهمل كليهما، ولا يمكن الاستغناء عن "وضع الواضع" عند البتّ في الملفوظ المركب ما إذا كان يتعلّق بكلمة واحدة أم بكلمتين مثل "ابن عرس" و"ابن الخشاب" و"ابن مالك" و"تأبط شرا".

7-1-3 ومن هنا يكون **شرط الإفراد** في المعنى هو الفيصل من هذه الزاوية وليس شرط إفراد اللفظ بكاف.

7-1-4 لكن شرط الإفراد في مستوى المعنى لا يخلو بدوره من الإشكال والالتباس فهل يُؤخذ الإفراد على معنى التفصيل في كل وجه دلالي على حدة أم يؤخذ على وجه الإجمال، بل إن الشكّ في شرط الإفراد يطال اللفظ أيضا مادام كلّ جزء محسوس من اللفظ قابلا لأن يستقلّ بجزء مخصوص من الدلالة مثل معظم ما تجري عليه الأسماء والأفعال بوصفها كلمات.

2-7 والكلمة في نهاية المطاف صنفان : صنف بسيط لا إشكال فيه من حيث هو يمثّل **وحدة مقولية بسيطة متجانسة** لا لبس فيها مثل اسمي الاستفهام ما/ من وقد للتحقيق أو الاحتمال وما النافية ولا النّاهية وحروف العطف (الواو الفاء ثمّ) وحروف الجرّ الخ..

ولكن ليس من الآلي ولا من المضمون دوما أن تختصّ كلّ وحدة عضوية في اللّغة بوحدة مقولية تكون بسيطة متجانسة وتستقلّ بها على وجه الإفراد في اللفظ والمعنى. وأما الصنف الثاني وهو الجمهور الأعظم من الكلمات ففيه إشكال كبير، فإن جاز اعتبار **الكلمة** متصوّرا ذهنيا (concept mental) متماسكا في بنية عضوية ملتحمة فان معظم الكلمات الدّاخلة في قسمي الأسماء والأفعال لا تشتمل بنيتها على **وحدة شكلية ودلالية عضوية** متجانسة بل إنّ التعاظل الشكلي والدّلالي والالتحام الذي في الصيغة المركّبة قد يوقعان في الخطإ وسوء التقدير ومن ثمّ سعى النّحاة العرب إلى فكّ الإشكال بتدبّر مقياس تتظافر من خلاله الكلية والجزئية في علاقتهما **باللفظ والمعنى** معا فشرط أن يكون المعنى مفردا برغم تركّب اللفظ هو ألاّ يدلّ جزء لفظه على جزء معناه على حدّ تقدير الأستراباذي وابن يعيش سويّا مثل قولنا :ابن آوى وابن عرس وتأبط شرّا، فكلّ واحد منها يمثّل كلمة واحدة بحالها ومعنى اصطلاحيا واحدا بالرغم من أن الظاهر يدلّ على كلمتين، وذلك أنّ الجزء الواحد في كل واحدة منها وإن كان له مدلول في اللغة بحاله لا يدلّ على جزء من معناها على وجه الإفراد، فليس معنى الكلمة المركّبة في الأمثلة الثلاثة ناشئا عن محصول معنى الجزءين بالضمّ وإنّما مدلول كل كلمة مركبة هنا هو مدلول كلّي حاصل بالاصطلاح ومفيد لمسمياتها من غير أن يكون قابلا للقسمة على مكونات اللفظ (ع ق مهيري1998:43) أما شرط **أن يكون المعنى مركّبا مع تركب اللفظ** تركبا تصير من جرّائه الكلمة كما لو كانت متجانسة فهو الذي يدلّ جزء لفظه على جزء معناه على حدّ تقدير الأستراباذي، فالجزء العالق بجذر الكلمة مفيد لدلالتها الأصلية في كل من الكلمات الأسماء والكلمات الأفعال مثل مادة (ق ول) من غير تحريك في فعل قال، ويتأتى معنى الحدث ومعنى الزّمن فيه من مجموعة حروفه

المرتبة وحركاتها المتتابعة ومن مدلول وزنه الطارئ على حروفه الأصلية والوزن الذي يؤدي إلى إفراغ المادة الصوتية في القالب والصّيغة إنما هو في حدّ ذاته جزء من لفظيه يفيد معنى. وقس على ذلك الأسماء الفاعلة والمفعول بها وجموع التكسير وأسماء التصغير والمبالغة والأفعال المزيدة، والعناصر المقولية الدّالة على أجزاء اللفظ والمعنى في الكلمة لا تقتصر على الصيغة الشكلية والميزان الصرفي والقالب الاشتقاقي ولا على مقولات الجنس والعدد والزّمن فحسب بل يضاف إلى ذلك مقولات الإعراب، ولكل منها معنى جزئي يفيد حكما إعرابيا ومعنى وظيفيا. ولم يكن تقطيع الكلام إلى أجزاء إلا مرتبطا بالتحليل النّحوي في جميع أحواله لأنّه لم يكن من الجائز ولا من المعقول معاملة اللغة على أنّها مجرد قائمة من الكلمات أو جريد من الألفاظ المفردة كما لم يكن من المقبول معالجتها على أنّها متتالية من الصواتم أو المقاطع بل إنّ الكلمة بما هي مكوّن لفظي حقيقي أو شبه حقيقي واقعي أو مفترض لا يُعزل عن سياقه النظمي التركيبي إلاّ لدواع منهجية وأسباب إجرائية وحوافز معرفية لا أكثر ولا أقلّ، فإذا أعتُبِرَت من جهة انضمامها إلى سياقها واندراجها في دُرج الكلام فهي تبدي في هذه الحال جوانب أخرى من حقيقتها لم تكن لتتضح في صورة تناولها على وجه العزل والإفراد ففي قولنا الــ/طالبــ/ات لا تعتبر أداة التعريف (الــ) كلمة بحالها إطلاقا ولا علامة جمع المؤنث السالم (ات) كلمة البتة وموجب ذلك أنّها إن أسهمت في تكوين الكلمة في حدّ ذاتها فإنّها لا تسهم في تأليف الملفوظ برمته في قولنا جاءت الطالبات مبكرات وقد حاول ق. قيوم G.Guillaume أن يرصد بنية الكلمة رصدا طريفا من خلال حركتين ذهنيتين حركة تفكيكية نحو الأجزاء (M.de discernement) وحركة ثانية تأليفية قائمة على التمثّل الكلي وذلك بتنزيلها في جزء من أجزاء الخطاب (M.d’entendement)

8-خاتمة

8-1 لم يكن من الهين ولا من اليسير طيلة الفكر النحوي القديم والفكر اللساني الحديث إيجاد تعريف للكلمة يكون شافيا كافيا وجامعا مانعا: جامعا لخصائصها ومانعا لكل ما من شأنه أن يمثّل تداخلا مع غيرها من الوحدات اللغوية في مستويات محددة من مقاطع الكلام

وأجزائه، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا الاتجاه، فان صعوبات جمّة وعوائق كثيرة حالت دون بلوغ ذلك المأرب، ولم تن مصنفات عديدة من أمم مختلفة تشخص من تلك العوائق والصعوبات ما بقي أثره قائما في الدرس اللساني الحديث إلى اليوم.

8-2 بقدر ما يجد المرء من الدّواعي والمبرّرات ما يجعله يقرّ بوجود الكلمة وحدة قائمة بنفسها فهو واجد منها كذلك ما يدعو الى الشك فيها وإطراحها، ولما كان اللسانيون لا يعتدون بالرسوم الخطية ولا بالعلامات الكتابية بقدر ما هم يعولون على المنطوق فإنهم لم يبالوا بالتعريف الخطي للكلمة والحال أن هذا التعريف يبدو كما لو بات معروفا ومتداولا في كثير من المعاجم والموسوعات المختصة. سيما في الأوساط العلمية التي تُعنى بشؤون النصّ.

8-3 ويلاحظ المرء في خصوص الكلمة كثرة المقاييس المتوخاة في شأنها من حيث تلمّس موضعها وضبط حدودها زيادة على تداخل المعايير وتعاظل الزوايا التي منها تكون محاصرتها وتسييجها،فمن المقياس الصوتي/الصوتمي متمثلا في النبر والتنغيم إلى المقياس الشكلي والمنطقي ومنها إلى ماهو معجمي ودلالي ثم ماهو وظائفي وتواصلي أيضا وأحيانا تنضاف إلى ذلك معايير أخرى فلسفية كالماهية والحدود حتى أن تلنيار (Tesnière 1969 :94) أقرّ بأن كثرة المقاييس وازدواجها وعدم تجانسها إنّما يؤدّي ذلك إلى إضعاف النظرية وإلى الاختلال الابستيمولوجي في مجرى التصنيف.

ولم يكن تنويع زوايا النظر إليها بغية حدّها وتقنينها في اعتقادنا إلا زائدا الطين بلّة ولم يعد المعيار الاجتماعي والتواصلي والمعيار الإملائي والمعيار الصوتي/الصوتمي والصرفي وكذلك المعيار المعجمي والدلالي والمعيار الإعرابي (مم.يونس: "مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية ضمن وقائع الملتقى الدولي بصفاقس 30 و31 /2007/10 وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس إشراف عبد الحميد عبد الواحد تونس 2009 .105-112) إلا دافعة كلها إلى تشابك الأمور ومؤدية إلى تراكمات في المعرفة تزيد في

تعقيدها. وهي تعد في نظرنا من الحلول الرقيعية والتدابير التجزيئية التي لم تكن كل زاوية منها تراعي إلا جانبا محددا من واقع الكلمة استجابة لمنظور مخصوص فان هي عولجت من زاوية واحدة نتج عن ذلك إهمال لسائر الزوايا الأخرى وإخلال ببنيتها بشكل عام.

8-4 ولما كان وضع الكلمة غير مستقر وحالها غير ثابتة فقد كانت تتأبى على الوصف وتستعصي على التقنين أكثر مما تستجيب لها تتراوح بين أن تكون في غاية البساطة كتلك المكونات ذات الصبغة العلائقية (النحوية التركيبية)التي ليست لها دلالة في ذاتها وإنما تكتسب دلالتها من الجوار الذي تشارك فيه وتوجهه وجهة مخصوصة (كحروف الجر والأدوات الداخلة على الأفعال..) ويمكن أن تكون في غاية التركيب والتعقيد حيث تسهم في بناء متتالية مقطعيّة جزئية محدودة المدى مكونات متواشجة منها ماهو صرفي/صرفمي ومنها ما يعود إلى جداول المعجم والدلالة ومنها ماهو إعرابي يدخل في تقدير ارتباط الكلمة بجوارها التركيبي على أساس تنزلها في محل من الإعراب، وبدافع من الرغبة في التبسيط وتجاوز تراكمات التصنيف وتخطي تنوع المنظورات ركزت بعض المحاولات اللسانية على بعدين أساسين : بعد تركيبي وبعد صرفمي : الأول خارجي تسهم الكلمة من خلاله إلى جانب أخواتها المجاورة في بناء التركيب وتأليف الجملة والثاني داخلي تخضع من خلاله الكلمة لتقسيمات ذاتية دلّ استقراؤها على أنها تعد ثلاثة مكونات: أولها صوتي/صوتمي وثانيها صرفمي وثالثها :معجمي/دلالي، وتبعا لذلك فقد يغدو من الممكن رصد حرية الكلمة من الداخل إلى الخارج رصدا قائما على تجاوز الأجزاء نحو الكل وتمثل الكل في الإدراك الى الداخل بالعكس رصدا ناهضا على أساس التحرك من الكل نحو الأجزاء بصورة تجعل المدرك يقف على مكوناتها وكيفية تعاضلها داخل بنيتها.

8-5 ولكن عندما نأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في الفكر اللساني الحديث وسائر النقول النوعية الجارية في مستوى مناهج البحث والتحوّلات الإجرائية فيه فإنّ الكلمة لم تعد تحتل مركزا للنظر ومحورا للتقدير والاعتبار يكون جديرا بالاهتمام بقدر ما ألفينا اللسانيات البنيوية

الوصفية قد أبدلت منها وحدات عضوية أخرى تبدو أكثر دقة وأولى بالبساطة والوضوح من صنف الوحدات الدالة الدنيا كالصرفم (او الصيغم) عند التوزيعيين من أمثال"ل. بلومفيلد" و"زس هاريس" واللفظم العام عند الوظائفيين وعلى رأسهم أ.مارتيني .وقد قسّم أ.مارتيني اللفظم العام باعتبار الجانب الوظائفي الى ثلاثة أصناف تمثل وحدات دالة صغرى بحالها"وهي الصرفم (morphème) والعجمم والنحوم grammène .، أما عند التحويليين التوليديين فلم يبق للكلمة أي شأن يذكرما عدا ما يتصل بما يسمى بالمكونات الشكلية (formants) وذلك باعتبار أن الجملة النحوية التي هي محور النظر ونقطة الارتكاز وعماد التحليل بالقوة والمتانة بوصفها وحدة تركيبية قصوى وأجدر بأن لا تعالج على أنها مجموعة من الكلمات بقدر ما تتناول على أنّها في كل الأحوال تتألف من قسمين أساسين هما المركب الاسمي (SN) والمركب الفعلي SV))عند ن تشومسكي (أو الضميمة في اصطلاح بعضهم)هو المعتدّ به والمعول عليه بدلا من الكلمة لأن المركب الفعلي يحل محلّ قسم المسند من الجملة ويقع المركب الاسمي موقع المسند إليه فيها.

8-6 فما الكلمة إذا ما حاولنا محاصرتها بما ليست هي في نهاية المطاف:

8-6-1 ليست هي بصوت ولا هي بمقطع إلا في ما قل من أمثلتها وانحصر من حالاتها فما عدا بعض الحروف التي توافق حدودها حدود المقطع كقولنا : في/ من/ وبعض الأدوات التي تدخل على الأفعال مثل: قد كي لن لم ما لا أو التي تدخل على الأفعال والأسماء سويا مثل قولنا: لا شيء ما / مقامي وبعض الأسماء الموصولة من نوع ما فان سائر الكلمات تتجاوز بنيتها المقطع الواحد ولا سيما في باب الأسماء والأفعال.

8-6-2 وليست توافق المركب الفعلي ولا المركب الاسمي عند ن.تشومسكي وم.قراس P=SN+SV عند الأول وP=GN+GV عند الثاني

8-6-3 ثم إذا كانت الكلمة لا توافق المركب بالمفهوم الشائع في التركيب النحوي والبنية الإعرابية فمن باب أولى وأحرى أنها لا توافق الجملة الصناعية بحالها.

8-6-4 فلم يبق إلا حصرها في ما بين اللفظم والمركب.

قائمة المصادر والمراجع

I- مصادر ومراجع باللسان العربي:

1- (ال) أستراباذي: **شرح الكافية** طبعة قديمة جا . مطبعة وزير خاني للطابع ابراهيم أفندي بمعرفة محمد خلوصي أفندي 1292هـ.

1- (الـ) بكوش (الطيب) و(الـ) ماجري (صالح): **"في الكلمة"** دار الجنوب للنشر تونس 1993.

2- (الـ) بكوش (الطيب): **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث** الشركة التونسية لفنون الرسم تونس .1973

3- ابن جني (أبو الفتح عثمان): **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي بيروت.

4- ابن (الـ) حاجب (عثمان بن عمر): **الإيضاح في شرح المفصّل** تحقيق موسى بناي العليلي العاني بغداد 1982.

5- حسان (تمام) : إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ضمن وقائع ندوة **اللسانيات واللغة العربية** تونس 1978/12/13.19 سلسلة اللسانيات 4 الجامعة التونسية مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الثقافية تونس.

6- (ال) زمخشري: **المفصل في العربية**.دار الجيل بيروت. (د.ت)

7- ابن السرّاج (أبو بكر محمد بن سهيل) : **الأصول في النحو** .تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت طIII 1988.

8- دو سوسير (فاردیناد): **دروس في الألسنية العامّة** تعريب : صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة. الدار العربية للكتاب تونس ليبيا 1985.

4- سيبويه: (أبو بشر عمرو) **الكتاب** تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي القاهرة ط III 1988.

5 – عبد الواحد (عبد الحميد):

* **الكلمة في التراث اللساني العربي** مكتبة علاء الدين صفاقس 2004.

* **الكلمة في اللسانيات الحديثة** كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. صفاقس تونس 2007.

11- قراس (موريس): **في النحو التحويلي** تعريب صالح الكشو بيت الحكمة قرطاج. تونس 1998.

12- مارتيني (أندرايه): **مبادئ في الألسنية العامة** تعريب ريمون رزق الله . دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ا 1990.

13- (الـــ) مهيري (عبد القادر):

أ- **من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النحاة** مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس 1998.

ب- **أعلام وآثار من التراث النحوي** دار الجنوب للنشر 1993.

ج- **نظرات في التراث اللغوي العربي** دار الغرب الاسلامي بيروت 1993.

د- مفهوم الكلمة في النحو العربي **حوليات الجامعة التونسية** عدد23 1984.

14- مونان (جورج): **مفاتيح الألسنية** تعريب الطيب البكوش منشورات الجديد تونس .1981

15- ابن يعيش (موفق الدين) **شرح المفصل** عالم الكتب بيروت (د.ت)

16- يونس علي (محمد محمد) مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية ضمن وقائع الملتقى الدولي بصفاقس 30 و31 /2007/10 **الوحدات اللسانية والتحليل اللساني** وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس إشراف عبد الحميد عبد الواحد تونس 2009.

II- مراجع باللسان الأعجمي :

1- Colombat (bernard) et autres : « langage les parties du discours » **larousse** N° 92 décembre 1988.

2- Dubois (Jean) et autres : **Dictionnaire de linguistique** Larousse « mot » Paris 1973.

3- Gross (M) et Leclère (c) et autres in Revue **Langue française** « etudes de syntaxe française » Larousse N° 39 Septembre 1978.

4- Gruaz (claude) : **Du signe au sens pour une grammaire homologique des composantes du mot** publications de l'université. de Rouen 1990.

5- Guillaume(gustave)

a- **Leçon de linguistique (1948-1949)** :série CPUF 1973 laval. Paris, klincksieck.

b- **Leçon de linguistique (1949-1950)** série A, PUF 1974 laval. Paris, klincksieck.

c- **leçon de linguistique (1956-1957)** laval PUL 1982.

6- Guilbert (louis) : **la néologie** GLLF 1986.

7- Nique (christian) : **Initiation méthodique à la grammaire générative** « linguistique » Armand Colin Paris 1978.

8- Pottier (Bernard) et autres : **Le langage** CEPL 1973.

9- Tesnière (lucien) : **Eléments de syntaxe structurale** Paris klincksieck. 12 ème Edition 1969.